

## الصادرات البتروكيماوية في دولة قطر ( دراسة خلiliaة خلال الفترة ٨١ / ١٩٩٥ م )

دكتور / علاء الدين حسن عواد

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة  
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

## مقدمة

بعد التصنيع وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتنوع مصادر الدخل القومي في الدول بصفة عامة وبالأشخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث عرفت هذه الدول تغيراً ملحوظاً في هيكلها الإنتاجية وتوجهها نحو تنوع مصادر الدخل القومي فارتفعت مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج بصورة كبيرة احتلت فيها الصناعة التحويلية مكان الصدارة (انظر الجدول ١) .

جدول (١)

متوسط نسب المساهمة للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس

القطاع	الفترة	١٩٨١-٧٢	١٩٨٧-٨٢	١٩٩٦-٨٨	التغير النسبي بين الفترتين
		المساهمة %	المساهمة %	المساهمة %	التغير النسبي بين الفترتين
البترول والمعادن		٦٤	٣٨	-٤٠.٦	٣٥.٢
الصناعة التحويلية		٤٧	٧٤	٥٧.٤	٨٤
القطاعات الإنتاجية غير النفطية*		١٣.٩	٢٠.٨	٤٩.٦	٢١.٨
القطاعات الخدمية والتسويقية**		١٦.٤	٢٥.٧	٥٦.٧	٢٦

المصدر : ٧٧ - ١٩٨٧ التصنيع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية - مؤتمر الصناعيين الخامس لدول مجلس التعاون - دولة البحرين - ١٥ ، ١٦ مايو ١٩٩٥ .

٨٧ - ١٩٩٦ حسب معرفة الباحث من بيانات متقرفة - مجلس التعاون العربي .

\* تشمل : الصناعة والزراعة والتشييد والبناء .

\*\* تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين وخدمات المال والتأمين والعقارات .

ويتضح من مراجعة بيانات الناتج الصناعي إن الصناعات البتروكيماوية تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية في الناتج الصناعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتتراوح نسبتها إلى إجمالي الناتج الصناعي من ٥٠٪ ، ٧٠٪ خلال الأعوام ١٩٩٥-٧٥ [١] .

وتعرف البتروكيماويات على أنها مركبات كيميائية أو منتجات تنتج من مشتقات البترول والغاز الطبيعي ، وتم معالجة هذه المواد وتصنيعها ضمن مراحل متعددة لتحول إلى منتجات نهائية صناعية أو استهلاكية ، وبأشكال مختلفة ، وذات استخدامات واسعة .

#### **وقد عملية إنتاج المواد البتروكيماوية بثلاث مراحل إنتاجية [٢] ، هي :**

**أ - مرحلة إنتاج البتروكيماويات الأساسية ، وتنبع من البترول والغاز الطبيعي وتضم ثلاثة مجموعات رئيسية ، هي :**

- **الأوليفينات** : وتشمل الإيثيلين والبروبيلين والبيوتاينين والبيوتين .
- **العطريات** : وتضم البنزين ، والتلوين ، وارثوزايلين ، والبارازايلين .
- **الكحوليات** : وتضم الميثanol والإيثانول .

**ب - البتروكيماويات الوسيطة** : وتشمل مجموعة كبيرة من المنتجات التي تنتجه من البتروكيماويات الأساسية كلوريد الإيثيلين والإيثيلين جلايكون والستايرين وغيرها .

**ج - البتروكيماويات النهائية** : وتنبع من البتروكيماويات الأساسية مباشرة أو من خلال المنتجات الوسيطة ، كالانتجات ومواد البلمرة ، كالبولي إيثيلين والبولي بروبيلين وغيرها وتحول هذه المنتجات إلى منتجات نهاية استهلاكية ، أو صناعية مثل المنتجات البلاستيكية ، والدهانات ، والمنظفات والماء العازلة وغيرها .

وتعود المنتجات البلاستيكية من أكثر المنتجات النهائية انتشاراً واستهلاكاً ويعتمد إنتاجها على البولي إيثيلين (منخفض وعالي الكثافة) بالدرجة الأولى ، يليه في الأهمية البولي فينيل كلورايد PVC ثم البولي بروبيلين ، والبولي ستايرين .

**وتعود الأهمية النسبية لهذه الصناعة في دول المجلس لعدة أسباب من أهمها:-**

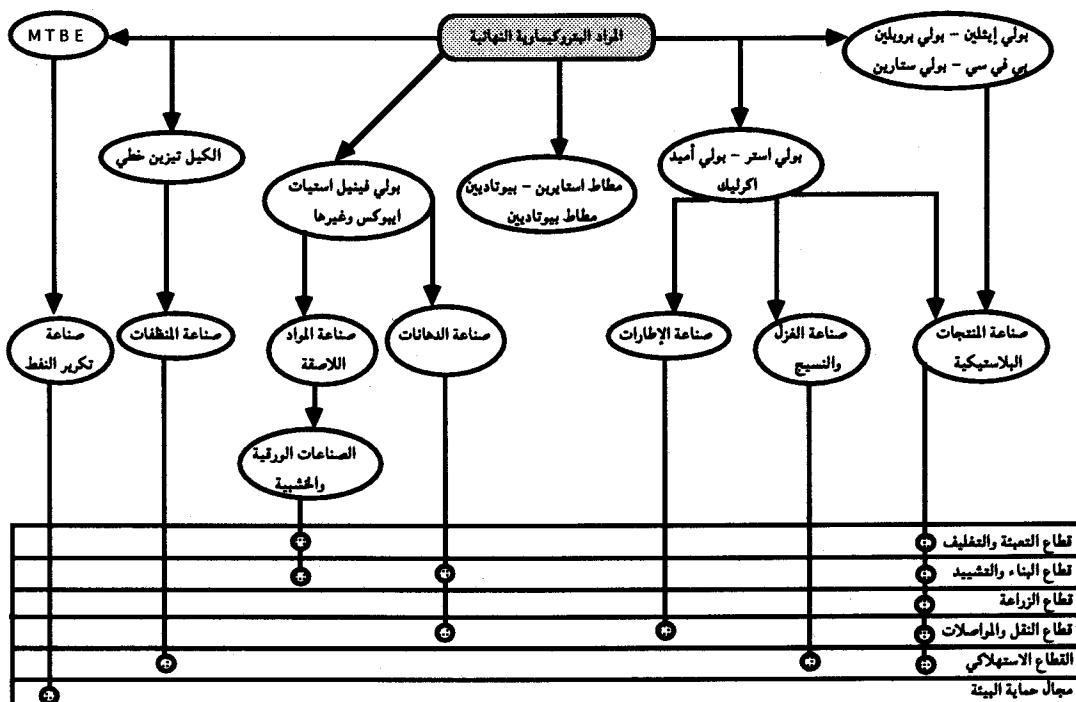
**١- تتميز صناعة البتروكيماويات بارتفاع نسبة المواد الأولية (اللقائم والوقود) كعنصر من عناصر تكاليف الإنتاج سواء تم استخدامها كمدخلات أو كوقود [٣] . وبناء على ذلك فإن**

**لتوفّر المواد الأوليّة الهيدروكربونية** في منطقة الخليج عامل أساسي في تحديد اقتصاديات المشروعات البتروكيماوية في المنطقة والتي تتعكس على تقدّم منتجاتها بأفضلية سعرية في الأسواق العالميّة .

- ٢ - توفر رؤوس الأموال اللازمّة لإقامة مثل هذه المشاريع التي تتّصف بـ بكثافة رأس المال . وهذا يثّل إضافات إلى الثروة الوطنيّة في شكل أصول إنتاجية تسهم في تعظيم القيمة المضافة المتولدة من تصنيع الموارد والثروات الطبيعيّة [٤] .
- ٣ - توفير المواد التركيبية البديلة (Synthetic Materials) للخامات التقليديّة الغير متوفّرة في المنطقة مثل الأخشاب والمطاط والمعادن ونخّص في هذا الصدد خامات البلاستيك والألياف التركيبية والمطاط الصناعي التي تقلّل منتجات وسيطة بالنسبة للعديد من الصناعات - الأمر الذي يؤكد على أهميّة العلاقات التشاكيّة (الأماميّة والخلفيّة) في عديد من فروع الصناعات التحويليّة والاستخراجيّة [٥] .
- ٤ - تعتبر الصناعة البتروكيماوية ركيزة النشاط الاقتصادي بصفة عامة حيث تستخدّم منتجاتها في الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة مثل الاستهلاك النهائي لمنتجات البلاستيك والغزل والنسيج ومنتجات الدهانات والمنظفات المستخدمة في عملية البناء والتشييد . ويوضّح الشكل التوضيحي (١١) مساهمة صناعة البتروكيماويات في تنمية أهم القطاعات الاقتصاديّة .
- ٥ - تقلّل الصناعة البتروكيماوية حجر الأساس بعد النفط لمجالات التعاون الاقتصادي للمستقبل حيث يتم الإنتاج أساساً لغرض التصدّير وذلك بسبب صغر حجم الأسواق المحليّة وطبيعة تكنولوجيا الإنتاج الحديثة التي تفترض أحجاماً كبيرة للإنتاج . فقد تم بالفعل تصدير حوالي ٨٥٪ من إنتاج دول المجلس من البتروكيماويات عام ١٩٩٥ في حين كانت نسبة الصادرات إلى الإنتاج في بقية دول العالم في حدود ٢٣٪ : الأمر الذي يعكس درجة حساسية عالية لهذه الصناعة تجاه التطورات في الأسواق العالميّة .

وعليه فإن التساؤل الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه هو مدى نجاح الصناعة البتروكيمياوية كصناعة تصديرية في دولة قطر مقارنة بحجم الإنفاق الاستثماري المخصص لهذه الصناعة . تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم اختيار واقع الصناعة البتروكيمياوية القطرية لعدة أسباب من أهمها:

الشكل التوضيحي (١) دور صناعة البتروكيميات في تنمية القطاعات الاقتصادية



المصدر : الدار السعودية للخدمات الاستشارية - واقع وآفاق الصناعات البتروكيمياوية في الأقطار العربية - الندوة الثالثة لتكامل الصناعات البتروكيمياوية في الأقطار العربية - البحرين - يناير ١٩٩٧ .

أ - رغم أن قطاع النفط لا زال يلعب دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي بدولة قطر إلا أن قطاع الصناعة التحويلية بدأ ينمو بصورة ملحوظة حيث ارتفع إجمالي الناتج الصناعي من ٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٥٢٤ مليون عام ١٩٨٤ وإلى ٨٥٧ مليون عام ١٩٩٥ ، ويتبين من الجدول (٢) والشكل البياني (١) أنه على الرغم من ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وغير نفطي في الثمانينات والتسعينات إلا

أن هذه المساهمة ما زالت متواضعة في حدود ١٠٪ /١٦٥ كمتوسط الفترة ٨٤/١٩٩٥ على التوالي ، كما يتضح تراجع هذه المشاركة خلال الفترة ٩١/١٩٩٥ .

ب - احتلت الصناعة الكيماوية (أسمدة - بتروكيماويات) مكان الصدارة في قطاع الصناعة التحويلية في دولة قطر حيث استحوذت هذه الصناعة على النسبة الكبرى من إجمالي الاستثمارات الصناعية (٢٤٪ /٥٤ عام ١٩٩٦) توجهت معظمها نحو إنشاء مصانع كبيرة الحجم ذات كثافة رأسمالية عالية بحيث بلغ عدد المصنع الكيماوية ٣١٪ /١٢ عام ١٩٩٦ من إجمالي عدد المصانع الكلية . وعلى الرغم من كبر حجم المصانع إلا أن الصناعة الكيماوية ساهمت بتشغيل نسبة عالية من العمالة الصناعية بلغت ٢٠٪ /٢٠ عام ١٩٩٦ لتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد صناعة النسيج .

#### المجدول (٢)

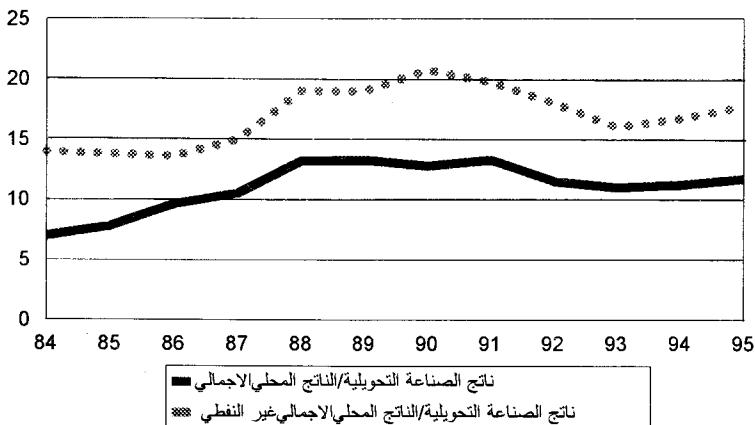
الأهمية النسبية للصناعة التحويلية (T1) في الناتج المحلي الإجمالي GDP  
والناتج المحلي غير النفطي GDPNP خلال الفترة ٨٢/١٩٩٥

$\frac{T1}{GDP_{NP}}$	$\frac{T1}{GDP}$	
١٣.٨	٢.٨	٨٦/٨٢
١٨.٤	١.٥	٩٠/٨٧
١٧.٦	١١.٣٥	٩٥/٩١

المصدر : إعداد الباحث من بيانات متفرقة : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

## الشكل البياني (١)

تطور المساهمة النسبية لناتج الصناعة التحويلية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



المصدر : إعداد الباحث من بيانات متفرقة (التقرير الاقتصادي العربي - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية).

ج - تعتبر دولة قطر أول دولة تنشأ معمل بتروكيماويات في منطقة الخليج العربي ، حيث تأسست في ٢ سبتمبر ١٩٧٤ شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) لإنتاج مادتي الإيثلين والبولي إيثلين منخفض الكثافة وقد تم بالفعل التصدير في أوائل عام ١٩٨١ .

د - تتمتع دولة قطر ، كبقية دول المجلس ، بالميزانية النسبية لإنتاج البتروكيماويات حيث تمثل مواد القيمة المشتقة من الغاز الطبيعي والغاز المسال أهم العوامل المؤثرة في إعطاء هذه الصناعة الأفضلية التنافسية على مستوى التكاليف خاصة بعد اكتشاف حقل غاز الشمال الذي يقدر حجمه بمفرده حوالي ٣٨٠ تريليون قدم مكعب والذي يعتبر أكبر حقول الغاز في العالم ويعمل احتياطي هذا الحقل ما نسبته ربع احتياطي الغاز في دول الخليج العربية وما نسبته ٥٤٪ تقريباً من الاحتياطي العالمي [٦] .

ه - وبالرغم من أن صادرات النفط لا زالت تمثل النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات في دولة قطر ٨١٪ عام ١٩٩٥ إلا أن الصادرات الكيماوية تحتل أهمية متزايدة حيث زادت قيمتها من ٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣٣٧.٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ بلغت نسبة البتروكيماويات منها ٦٤٪ .

وعليه تهدف الدراسة إلى تحليل المحددات الرئيسية لدالة تصدير المنتجات البتروكيماوية لدولة قطر بغية التوصل ، من ناحية ، لتقدير معالم العلاقة ولتقييم معدلات نمو الإنفاق الاستثماري وكفاءة تخصيصه في هذه الصناعة من ناحية أخرى .

وقد انقسمت الدراسة ، إلى جانب المقدمة والنتائج ، إلى مبحثين يتناول أولهما عرض هيكل الصناعة البتروكيماوية بدولة قطر وتحليل أهم مؤشرات أدائها الاقتصادي . أما البحث الثاني فيتطرق ، من ناحية ، لمناقشة خصائص الصادرات البتروكيماوية كما يهتم ، من ناحية أخرى ، بينما فموج يعتمد على واقع الصناعة البتروكيماوية بهدف تقدير حجم صادراتها من الإيثيلين والبولي إيثيلين منخفض الكثافة كمحاولة لتقدير حجم الاستثمارات المخصصة لهذه الصناعة.

## المبحث الأول

### واقع الصناعة البتروكيماوية وأهم مؤشرات أدائها الاقتصادي بدولة قطر

نتناول أولاً في هذا البحث التعرف على الجهة المنوط إليها إدارة الصناعة البتروكيماوية في دولة قطر علاوة على التطرق لمجموعة القوانين المنظمة لهذه الصناعة مع شرح الهيكل الإنتاجي لمجمع البتروكيماويات والنظام الإداري المتعلق بمسئوليية تشغيله وقويله وتسويقه منتجاته . ثم نقوم ، في مرحلة ثانية ، بتحليل مستوى الأداء التشغيلي والمالي لهذه الصناعة من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تم اختيارها وفقاً لطبيعة البيانات المتاحة .

#### أولاًـ الجهة المنوط إليها إدارة الصناعة البتروكيماوية (قابكو) :

تعتبر شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) الجهة المنوط إليها إدارة صناعة البتروكيماويات في دولة قطر . فقد تأسست الشركة بموجب المرسوم الأميري رقم (١٠٩) الصادر بتاريخ ٢ سبتمبر العام ١٩٧٤ كشركة مساهمة بين الحكومة القطرية وشركة (س.دي . إن شيمي) الفرنسية برأس مال قدره ٢٤٠ مليون ريال موزعة على ٢٤٠ ألف سهم بقيمة ألف ريال للسهم الواحد . وقد حلّت في عام ١٩٧٥ المؤسسة العامة القطرية للبترول باعتبارها الجهاز الذي يتولى

تنفيذ السياسة البترولية للبلاد محل الحكومة القطرية في ملكية الشركة . وقد تم زيادة رأس مال الشركة على مرحلتين متتاليتين كان آخرها عام ١٩٩١ ويقدر حالياً رأس المال ٤٣٦ مليون ريال قents المئوية ٨٪ من أسهمه وتوزع باقي الأسهم مناصفة بين شركة اتكيم (سي . دي . إن شيمي الفرنسية سابقاً ) وشركة انيكيم الإيطالية .

تُخضع شركة قابكو ، كغيرها من الشركات التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية ، إلى مجموعة من القوانين من أهمها :-

- ١ - قانون رقم (١١) الصادر في ١٩٨٠/٧/٢٧ بشأن التنظيم الصناعي والمتصل بتنظيم القيد في السجل الصناعي واللوائح التنفيذية بإدارة رأس المال الثابت والعامل وأسلوب تحديد المكونات المحلية للمنتج النهائي وإجراءات التراخيص والحوافز الصناعية كإعفاء المعدات وقطع الغيار والمواد الأولية المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية وكذلك تزويد المنشآت الصناعية الكبرى بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي بأسعار تشجيعية .

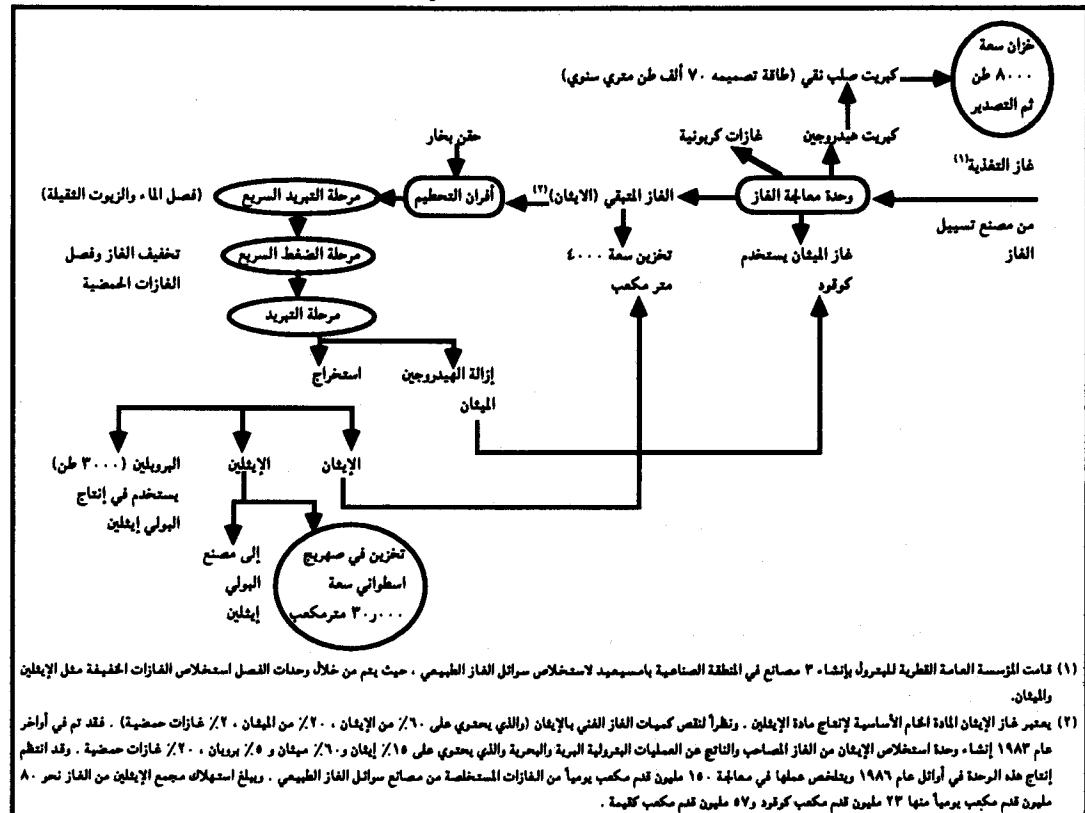
- ٢ - قانوني رقم (٤) لسنة ١٩٨١ بشأن اللجنة الدائمة لحماية البيئة والشروط الواجب اتباعها عند إنشاء أية وحدات صناعية تقوم بتلوث البيئة .

- ٣ - قانوني رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ بشأن ضريبة الدخل والإعفاءات الضريبية .

يقع مجمع البتروكيماويات في المنطقة الصناعية في مدينة أمسيعيد ويشغل مساحة قدرها مليون و١٨ ألف متر مربع تقع على الشاطئ حيث يوجد رصيفين بطول ٥٠٠ متر لتصدير منتجات الشركة للأسوق العالمية من ميناء أمسيعيد .

ويضم مجمع البتروكيماويات وحدتين رئيسيتين لإنتاج مادتي الإيثيلين (منتج أساسي) انظر الشكل التوضيحي رقم (٢) ومادة البولي إيثيلين منخفض الكثافة (LDPE) (منتج نهائي) (انظر الشكل التوضيحي رقم (٣) <sup>(١)</sup> .

**الشكل التوضيحي رقم (٢) : وحدة إنتاج الإيثيلين<sup>(٢)</sup>**  
**(بطاقة تصميمية ٥٢٥ ألف طن متري سنويًا)**



(١) قاتل المؤسسة العامة للطاقة للميدول بإنشاء ٣ مصانع في المنطقة الصناعية بأسويميد لاستخلاص سوائل الفاز الطبيعي ، حيث يتم من خلال وحدات التصل استخلاص الفازات المختلفة مثل الإيثان والميثان.

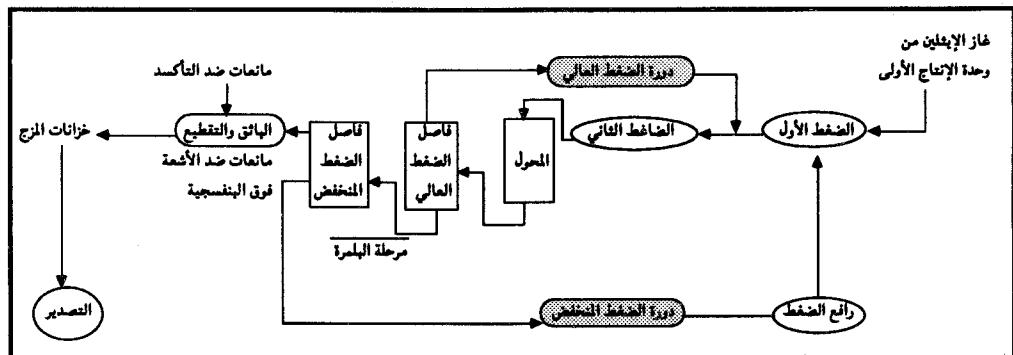
(٢) يعتبر غاز الإيثان المادة الخام الأساسية لإنتاج مادة الإيثيلين . ونظرًا لتناقص كميات الفاز النفطي بالإيثان (والذي يهدى على ١٠٪ من الإيثان ، ٢٪ من الميثان ، ٢٪ / غازات صحفية) . فقد تم في أوائل عام ١٩٨٣ إنشاء وحدة استخلاص الإيثان من الغاز المصاحب والتابع عن المصافي البترولية البحري والمائية والتي يهدى على ١٥٪ إيثان و ١٪ ميثان و ٩٪ / غازات صحفية . وقد انتهى إنتاج هذه الوحدة في أوائل عام ١٩٨٧ وبطاقته ملحوظ منها في معاشرة ١٥ مليون قدم مكعب يومياً من الفازات المستخلصة من مصانع سوائل الفاز الطبيعي . ويبلغ استهلاكها مجموع الإيثيلين من الفاز تمو ٨٠ مليون قدم مكعب يومياً منها ٢٣ مليون قدم مكعب كوكرو ٥٧٠ مليون قدم مكعب كوكرو .

(\*) المصدر : إعداد الباحث من بيانات متفرقة لشركة قابكو .

- (١) بالإضافة إلى الوحدات الإنتاجية الرئيسية هناك منشآت تكميلية مثل :
- محطة ضخ ما ، البحر مجهزة بمضخات طاقة كل منها ١٣ ألف متراً مكعب .
  - محطة حفظ غاز الوقود .
  - محطة غاز البتروجين .
  - وحدة إنتاج الماء الحالى من الأملاح .
  - شبكة لتوزيع السوائل والغازات .
  - محطة تحلية مياه البحر .

ولقد بلغت التكلفة الإجمالية للمجمع والوحدات التابعة له ٢٥٠٠ مليون ريال .

**الشكل التوضيحي رقم (٣) :** وحدة انتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة (٤)  
(بطاقة تصميمه ٣٦٠ ألف طن متري سنوي)



(\*) المصدر : شركة قابكو - التزام شامل بالجريدة - ١٩٩٧ (منشورات سنوية).

كما يظهر الشكل التوضيحي رقم (٤) النظام الإداري المتعلق بمسؤولية تشغيل المجمع وعمليات التسويق والتمويل .

**الشكل التوضيحي (٤) النظام الإداري لشركة قابكو**

التمويل	التسويق			تشغيل المجمع
	جهة التصدير	منتج البولي إيثيلين	منتج الإيثيلين	
البنوك الوطنية والمصادر الداخلية كالأختيارات	دول مجلس التعاون والشرق الأوسط	- مسئولية المؤسسة العامة القطرية للبترول في تسويق ٣٥٪ من الإنتاج	شركة سي دي إن شيمي الفرنسية للبترول كما تدعى تسويق مادة الكبريت	شركة (سي.دي.إن.شими) الفرنسية بدءاً من ١٩٨١ حتى ١٩٩١
	دول جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى	- مسئولية شركة أتكوم الفرنسية واتكم الإيطالية في تسويق ٦٥٪		مجلس إدارة وطني برئاسة وزير الطاقة والصناعة بدءاً من ١٩٩١

المصدر : إعداد الباحث من بيانات متفرقة لشركة قابكو - ١٩٩٧ .

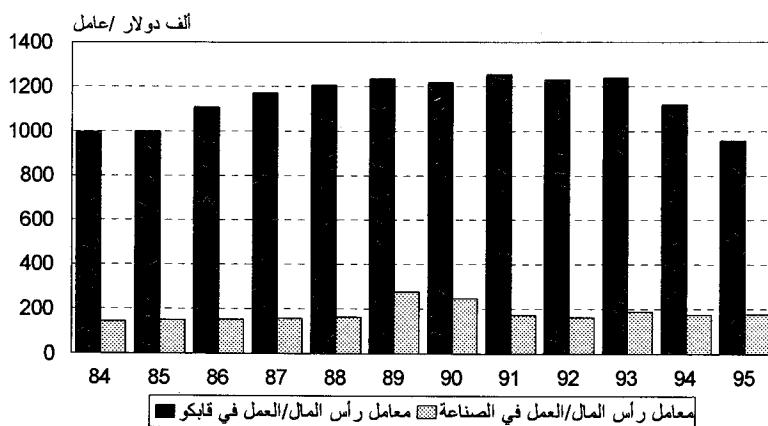
### ثانياً- أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للصناعة البتروكيماوية :

من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الأداء (التشغيلي والمالي) للصناعة البتروكيماوية ، في حدود البيانات المتاحة ، تتمثل في كل من معامل رأس المال والإنتاجيات المتوسطة لعناصر الإنتاج ورافعتي التشغيل والتمويل .

أ - يوضح الشكل البياني (٢) ظاهرة ارتفاع معامل رأس المال بالنسبة للعمل في الصناعة البتروكيماوية التي تعدى فيها هذا المعامل ستة أضعاف مثيله في مجمل الصناعة التحويلية . الأمر الذي يعكس ، من ناحية ، تفريز البتروكيماويات كصناعة وسيطة ذات كفاية رأسمالية مرتفعة . كما يبرر ، من ناحية أخرى ، الاتجاه التصاعدي لزيار الاستثمارات السنوية الموجهة لهذه الصناعة والتي بلغت معدلاتها خلال الفترة ١٩٩٥/٨٩ ما يقرب من ٢٢٪ و ٢٤٪ لكل من الإيثلين والبولي إيثلين على التوالي<sup>(١)</sup> .

الشكل البياني (٢)

تطور معامل رأس المال بالنسبة للعمل خلال الفترة ١٩٩٥/٨٤



المصدر : حسب المؤشر بمعرفة الباحث استناداً على بيانات من شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)  
الإدارة المالية - مراقبة الموازنة - ١٩٩٧ .

(١) يعرف حجم الاستثمارات الموجهة للوحدة الواحدة من الإنتاج على أنه:  $\frac{\text{حجم الاستثمار في الأصول الثابتة}}{\text{حجم الإنتاج الفعلي السنوي}}$

ويتم حساب هذا المؤشر من قبل الإدارة المالية للشركة بالاعتماد على الإهلاك السنوي حيث يفترض تساوي حجم الاستثمار السنوي والإهلاك السنوي لمجمل الأصول الثابتة في الشركة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معامل رأس المال بالنسبة للعمل في الصناعة البتروكيميائية بدأ في التدني ابتداءً من عام ١٩٩٢/٩١ على أثر سياسة التوظيف التي انتهجتها الحكومة في هذا القطاع حيث ارتفع إجمالي العاملين فيه خلال الفترة ١٩٩٥/١٩٩١ ما يقرب إلى ٣٢٪ وتغير على أثر ذلك هيكل العمالة لصالح فئتي الإداريين والمساعدين التي زادت نسبتها ٧٧٪ و ٣٪ على التوالي مقارنة بفترة عمال التشغيل التي ارتفعت بنسبة ٩٪ فقط.

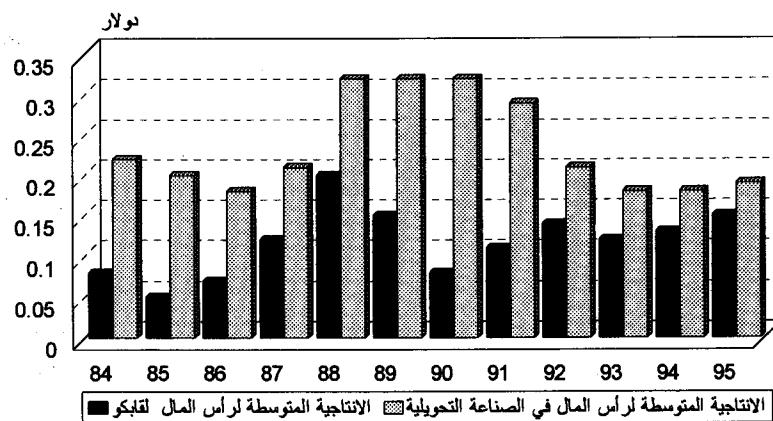
وتتأكد أهمية الاستثمارات البتروكيميائية من زاويتين للتحليل . تختص الزاوية الأولى لدراسة النتائج المترتبة لهذه الاستثمارات على الإنتاجية المتوسطة لعناصر الإنتاج بينما تتعلق الزاوية الثانية لبيان الأثر التتابعي للتکاليف الاستثمارية على ريعية الشركة بعد نقطة التعادل (رافعة التشغيل) يليه بيان أثر تغير حجم الأرباح قبل حساب الفوائد على الاقتراض ومن ثم على عائد أصحاب الأسهم (رافعة التمويل) .

ب - فإذا ما نظرنا إلى تطور الإنتاجية المتوسطة لكل من رأس المال والعمل في هذه الصناعة ومقارنتها بثيلتها في مجلم الصناعة التحويلية ، يتضح أن :

- يساهم عنصر رأس المال في البتروكيميائيات في المتوسط بنسبة مرتفعة لإنتاج الدولار الواحد في مجلم الصناعة التحويلية (انظر الشكل البياني ٣) . فقد عرفت نسبة الإنتاجية المتوسطة لرأس المال في قابكو إلى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال لمجلم الصناعة التحويلية تذبذباً خلال فترة الدراسة حيث وصلت حدتها الأدنى أثناء حرب الخليج (٢٥٪ من الدولار) ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى ٧٩٪ لعام ١٩٩٥ .

## الشكل البياني (٣)

تطور الإنتاجية المتوسطة لرأس المال في كل من الصناعة التحويلية والبتروكيمياوية

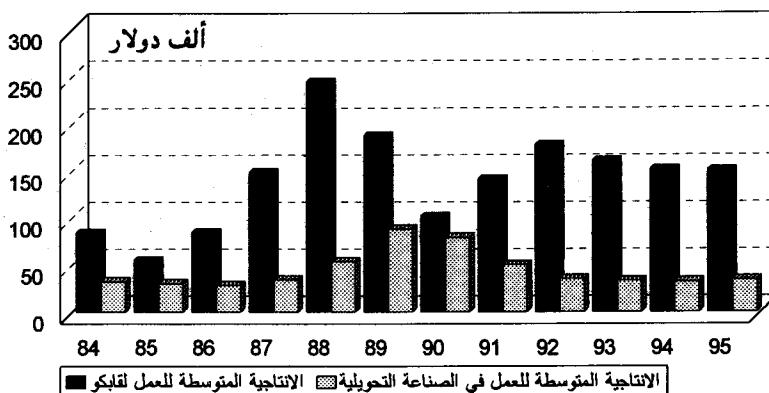


المصدر : حسب بعثة الباحث استناداً على بيانات من شركة قابكو - الإدارة المالية - مراقبة الميزانية - .

- تتميز صناعة البتروكيمياويات ، علاوة على ذلك ، بارتفاع مستمر في الإنتاجية المتوسطة للعمل حيث يمثل إنتاج العامل في المتوسط لهذه الصناعة أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط إنتاج العامل في مجمل الصناعة التحويلية (انظر الشكل البياني ٤). الأمر الذي يبرر ارتفاع متوسط الأجر في البتروكيمياويات إلى ضعفين على الأقل بالنسبة للمستوى العام للأجور في مجمل الصناعات التحويلية .

## الشكل البياني (٤)

تطور الإنتاجية المتوسطة للعمل خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٨٤

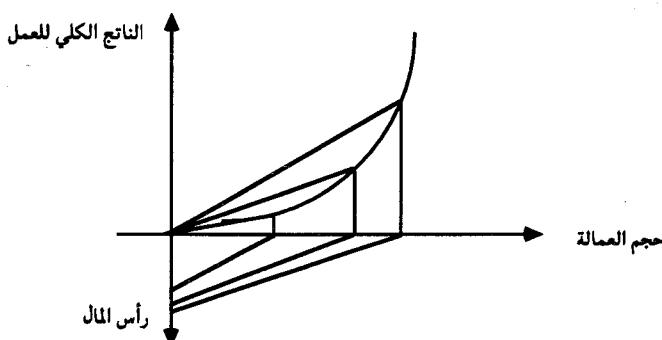


المصدر : حسب بعثة الباحث استناداً على بيانات من شركة قابكو - الإدارة المالية - مراقبة الميزانية - .

هذه الحقيقة لا تتعارض مع تلك الخاصة باتجاه زيادة حجم العمالة ويمكن تفسير ذلك استناداً للعلاقة النظرية بين كل من معامل رأس المال بالنسبة للعمل وحجم التوظيف والإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل . (انظر الشكل البياني ٥) .

(الشكل البياني ٥)

العلاقة النظرية بين كل من معامل رأس المال بالنسبة للعمل  
وحجم التوظيف والإنتاجية المتوسطة للعمل



ينطبق اتجاه العلاقات الثلاثة على واقع الصناعة البتروكيماوية والتي تميزت من ناحية ، كما سبق أن شرحنا ، بانخفاض معامل رأس المال بالنسبة للعمل في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥/٨٩ نتيجة لعدم التناسب بين معدل نمو حجم العمل وحجم رأس المال حيث بلغ كمتوسط الفترة ٥٪ و ١٪ على التوالي وترتب على ذلك ، من ناحية أخرى ، ارتفاع في متوسط إنتاجية العمل خلال نفس الفترة .

ج - أما فيما يتعلق بقياس الآثار التتابعية لرافعة التشغيل ورافعة التمويل لشركة قابكو (انظر الجدول ٣) ، فقد تم تقديرها للعامين ١٩٨٥ و ١٩٩١ بافتراض زيادة الإنتاج من مادتين (الإيثيلين والبولي إيثيلين) بنسبة ١٠٪ و ١٥٪ على التوالي وذلك بالاعتماد على المعادلتين التاليتين في الحساب :

$$\text{رافعة التشغيل} = \frac{\text{كمية إنتاج العام السابق (نسبة الزيادة)} (\text{سعر البيع} - \text{متوسط التكلفة المقدرة})}{\text{كمية إنتاج العام السابق (نسبة الزيادة)} (\text{سعر البيع} - \text{متوسط التكلفة المقدرة} - \text{التكليف الشابطة للعام الحالي})}$$

$$\text{رافعة التمويل} = \frac{\text{الأرباح قبل دفع الضرائب}}{\text{الأرباح قبل دفع الضرائب} - \text{الفوائد المدفوعة}}$$

يتضح من المعادلتين السابقتين أن التغير في رافعة التشغيل يعود إلى التغير في التكاليف الشابطة بشكل أساسي . كما أن التغير في رافعة التمويل يعود إلى تكلفة التمويل<sup>(١)</sup> .

يوضح الجدول رقم (٣) أن رافعة التشغيل لمادة الإيشلين قد انخفضت بشكل طفيف من ٢٢٧ لعام ١٩٨٥ إلى ٢٠٧ لعام ١٩٩٦ بمعدل انخفاض ٨٪ . ويمكن تفسير ذلك بارتفاع التكاليف الشابطة من ٢٩١٨٥ مليون ريال لعام ١٩٨٥ إلى ٤٢٤١ مليون ريال عام ١٩٩٦ . علماً بأن رافعة التشغيل للإيشلين كانت قد وصلت إلى ١٧١ في عام ١٩٩١ ويدل ذلك على أن معدل الزيادة في التكاليف الشابطة بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩١ (٧٣٪) أكبر من معدل الزيادة في التكاليف الشابطة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ (٦٢٪) وقد انعكس هذا على تزايد رافعة التشغيل بعد عام ١٩٩١ حيث ارتفعت من ١٧١ في عام ١٩٩١ إلى ٢٠٧ في عام ١٩٩٦ أي بمعدل نمو ٢١٪ كما يبين الجدول رقم (٣) .

أما فيما يتعلق برافعة التشغيل لمادة البولي إيشلين فقد انخفضت انخفاضاً حاداً بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١ من ١٢٥ إلى ١٢١ وذلك على الرغم من انخفاض التكاليف الشابطة من ٩٦٣٥ مليون ريال إلى ٧٢١٥ مليون ريال خلال الفترة ويمكن تفسير ذلك بارتفاع سعر البيع بشكل كبير حيث ارتفع من ٧٤٧ ألف ريال للطن إلى ٢٦٤٣ ألف ريال أي بنسبة ٥١٪ . وقد عادت رافعة التشغيل إلى الارتفاع الطفيف حيث وصلت إلى ١٥٩ في عام ١٩٩٦ على الرغم من ارتفاع التكاليف الشابطة إلى ١٢١ مليون ريال وذلك بسبب ارتفاع الأسعار لتصل إلى ٢٨٤٦ ألف ريال للطن . ونستنتج من ذلك أن المحدد الرئيسي لرافعة التشغيل في الإيشلين هي التكاليف الشابطة في حين كان تغير الأسعار والتكاليف الشابطة هما المحددان الرئيسيان لتلك الرافعة لمادة البولي إيشلين .

(١) تشمل تكلفة التمويل الفوائد المدفوعة مضافاً إليها مصاريف الإصدار وأي خصم أو تكلفة أخرى على القرض بالإضافة إلى تخفيضها بالإعفاءات الضريبية .

## المحلول رقم (٣) رافعى التشغيل والتمويل لشركة قابكم خلال الفترة ١٩٨٦/٨٣ - ١٩٨٧/٨٤ \*

الإجمالي	١٩٨٦	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٦٢	١٩٦٣
الإنتاج مطروحا منه الكبالت								
المعملة المصنف الباري إيشلين (لن متري)	١٩٦٢١							
سعر البيع (أوقب)	٦٣٨							
الحكومة المغيرة للوحدة المتعددة								
تكليف ثابتة								
راغعة التشغيل للأيشلين	٣٦٣٣	٨٣٦٣	٥٠٧٣٣	٥٥٦٨٦	٣٩١٨٦	٣٩١٨٦	٣٧٣	٤٣٣٦
العنق المبطنة متنفس الكاتلة								
الإنتاج	١٩٦٣٦	١٦٧١٣	١٦٦٦	١٦٦٦	١٦٦٦	١٦٦٦	١٦٦٦	١٩٦٣٦
سعر البيع (أوقب)	٢٦٣٦	٣٠٣٩	٣٦٣٣	٣٦٣٣	٣٦٣٣	٣٦٣٣	٣٦٣٣	٢٦٣٦
التكلفة المغيرة للوحدة المتعددة								
تكليف ثابتة								
راغدة التشغيل للأيشلين	٣٦٣٣	٣٧٣٦	٨٦٢٢	٨٦٢٢	٩١٣٥	٩١٣٥	٩١٣٥	٣٦٣٣
مالي الأجل								
صافي الربح قبل حساب الضريبة								
وتكليف التصدير	٤٥٠٦٦	٤٤٢١٢٨٦	(٣٣٣٢٨)	٨٥٧٦				٤٥٠٦٦
تكليف التسويق	١٦٧٨	٥٣٤٧	١٦٥٣	١٦٥٣	١٦٥٣	١٦٥٣	١٦٥٣	١٦٧٨
صافي الربح قبل حساب الضريبة (ألف ريال قطري)	٣٣٣٢٨	(١٦٧٦٥)	٣٣٢٧٣	٣٣٢٧٣	٣٣٢٧٣	٣٣٢٧٣	٣٣٢٧٣	٣٣٣٢٨
راتحة التسويق	٣٣٣٢٨							٣٣٣٢٨

يوضح الجدول رقم (٣) أيضاً أن رافعة التمويل للبتروكيماويات قد ارتفعت من ١٤ إلى ١٧ ر.٠ خلال الفترة ١٩٩٦/٨٥ ويعود هذا إلى انخفاض تكاليف التمويل السنوية من ١٣٤٤٦٧ ألف ريال إلى ١٥٦٥٠ ألف ريال أي بمعدل انخفاض ٤٪/٨٨ خلال نفس الفترة.

ويتضح من انخفاض تكاليف التمويل المذكورة تحسن ملحوظ في أداء إدارة التمويل وزيادة في ربحية صناعة البتروكيماويات والذي لابد وأن ينعكس على كل من سعر السهم ومعدل التوزيع على السهم الواحد.

### المبحث الثاني

#### الصادرات البتروكيماوية القطرية

يهدف هذا البحث إلى تحليل أهم خصائص الصادرات البتروكيماوية القطرية وتقدير حجمها خلال الفترة ١٩٩٥-٨١ بواسطة نموذج قياسي تم بنائه اعتماداً على واقع الصناعة البتروكيماوية (كما تم شرحه في البحث الأول).

#### أولاً- خصائص الصادرات البتروكيماوية :

يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل لتصنيف المساهمة النسبية للصادرات البتروكيماوية كما هو مبين في الجدول (٤) .

الجدول (٤)

#### المعدل المتوسط لنمو الصادرات البتروكيماوية خلال الفترة ١٩٩٥/٨١

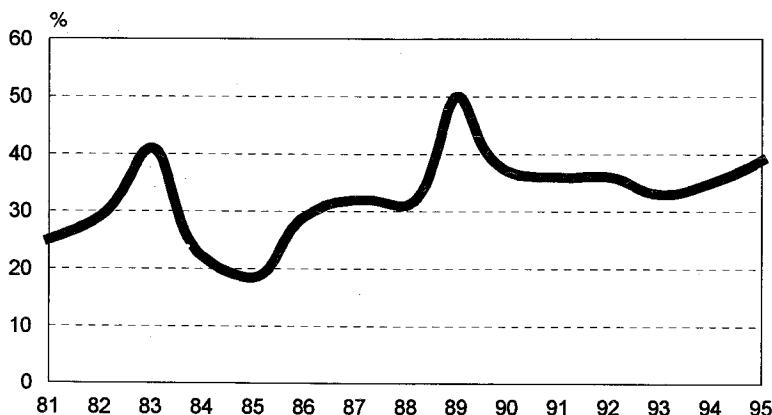
نسبة الصادرات البتروكيماوية إلى الصادرات الصناعية غير النفطية	المعدل المتوسط لنمو الصادرات البتروكيماوية خلال الفترة	المعدل المتوسط لنمو الصادرات الصناعية غير النفطية خلال الفترة	الصناعية غير النفطية خلال الفترة الدراسة
٨٤ - ٨١	٪٣١٦	٪٦٨	٪٣٧
٩٠ - ٨٥	٪٣٠٤		
٩٥ - ٩١	٪٣٦		

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من واقع بيانات شركة قابكو - ١٩٩٧ .

تظهر النتائج السابقة عن مساهمة شبه مستقرة للصادرات البتروكيمياوية إلى مجموع الصادرات الصناعية غير النفطية وذلك بالرغم من تباين حدود هذه المساهمة حيث قدرت بما يقرب من ١٨.٥٪ كحد أدنى عام ١٩٨٥ و ٥٠٪ كحد أقصى عام ١٩٨٩ (الشكل البياني ٦) . هذا علامة على أن المعدل المتوسط لنمو الصادرات البتروكيمياوية يقدر خلال فترة الدراسة ، بضعف نظيره للصادرات الصناعية غير النفطية .

الشكل البياني (٦)

نسبة الصادرات البتروكيمياوية إلى مجموع الصادرات الصناعية  
غير النفطية خلال الفترة ١٩٩٥/٨١ .



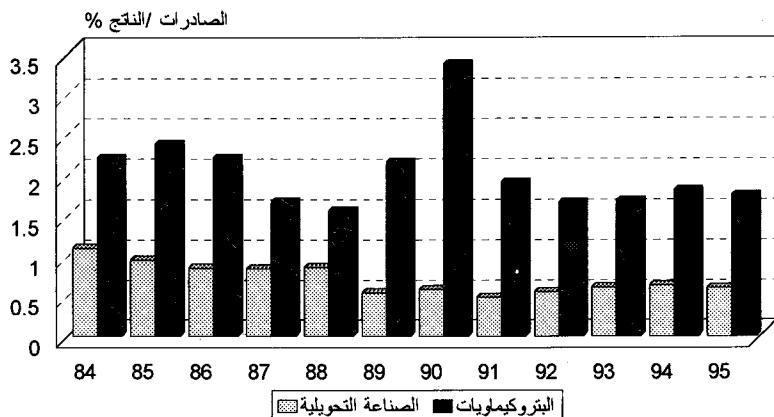
المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من واقع بيانات شركة قابكو - الإداراة المالية - مراقبة الميزانية - ١٩٩٧ .

ويمكن ، من ناحية أخرى ، التأكيد على أهمية البتروكيمياويات في الاقتصاد القطري ، بمقارنة نسبة الاعتماد على الصادرات لكل من الصناعة البتروكيمياوية ومجمل الصناعة التحويلية (انظر الشكل البياني ٧) .

## الشكل البياني (٧)

نسبة الصادرات البتروكيماوية إلى ناتج الصناعة الكيماوية

ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج الصناعي



المصدر : حسب بمعرفة الباحث من بيانات متفرقة :

- ملخص الاقتصاد الصناعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - قابكو .

ومن خلال المقارنة بين حجم الاستثمارات والصادرات في الصناعة الكيماوية وإجمالي الصناعة التحويلية يتضح أن إنفاق ريال واحد ، في متوسط فترة الدراسة ، في الصناعة البتروكيمياوية أدى إلى زيادة مقدارها ٧١ ريال في قيمة صادراتها بينما أن إنفاق ريال واحد لمجمل الصناعة التحويلية أدى إلى زيادة الصادرات الصناعية غير النفطية بما يقرب من ٦٢ ريال توضح هذه النتيجة تفوق الأداء التصديري للبتروكيمياويات مقارنة بأداء الصناعة التحويلية الأمر الذي يؤكد ، من ناحية ، على ضرورة التوفيق بين صغر حجم السوق المحلي للبتروكيمياويات وأحجام الإنتاج الكبيرة التي يتطلبها مستوى التكنولوجيا المستخدم في هذه الصناعة . كما يؤكد ، من ناحية أخرى ، على الدور الإيجابي للصادرات البتروكيمياوية في توليد فائضاً مستمراً في الميزان التجاري غير النفطي .

### ثانياً. محددات الصادرات البتروكيمياوية القطرية :

اعتمدت الدراسة بغية تقدير محددات الصادرات البتروكيمياوية ، على نموذج يتكون من معادلتين . وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لتقدير معامله وذلك على النحو التالي :

$$(1) \quad X_e^* = a_0 + a_1 Z + a_2 I_e + a_3 AV_e + a_4 GR_e$$

$$(2) \quad X_p^* = b_0 + b_1(Q_e \cdot X_e^*) + b_2 I_p + b_3 AV_p + a_4 AR_p$$

حيث تعبر المتغيرات المستخدمة عن [٧] :

بالنسبة للمعادلة الأولى :

حجم الصادرات البتروكيميائية من مادة الإيثيلين (الوحدة طن/مترى سنوي) .

حجم إنتاج الغاز الطبيعي لدولة قطر (الوحدة مليون قدم مكعب قياسي يومي) .

نصيب الوحدة من مادة الإيثيلين من حجم الاستثمارات السنوية (دولار/طن متري)

القيمة المضافة للطن من الإيثيلين والتي تعبر عن التكلفة الحقيقة لعناصر الإنتاج

(دولار / طن متري FOB)

متوسط معدل النمو الصناعي لمجموع الدول المستوردة لمادة الإيثيلين .

$$= X_e^*$$

$$= Z$$

$$= I_e \quad (١)$$

$$= AV_e$$

$$= GR_e$$

$$= (٤)$$

بالنسبة للمعادلة الثانية :

حجم الصادرات البتروكيميائية من مادة البولي إيثيلين (الوحدة طن/مترى سنوي)

حجم الإنتاج المتبقى من مادة الإيثيلين المستخدم كمادة خام لإنتاج البولي إيثيلين .

حجم الاستثمارات الموجهة لإنتاج وحدة من البولي إيثيلين (دولار / طن متري).

القيمة المضافة للطن من البولي إيثيلين (دولار / طن متري)

متوسط الدخل الفردي لمجموع الدول المستوردة لمادة البولي إيثيلين .

$$= X_p^*$$

$$= Q_e - X_e^*$$

$$= I_p$$

$$= AV_p$$

$$= AR_p \quad (٢)$$

(١) انظر البحث الأول في كيفية حساب حجم الاستثمارات الموجهة للوحدة الواحدة .

(٢) اشتملت هذه المجموعة على ١٨ دولة وهي (الصين - الهند - تايلاند - الفلبين - باكستان - كوريا - سنغافورة - فنزويلا - السعودية - الكويت - الإمارات - إندونيسيا - إيطاليا - اليابان - ألمانيا - هولندا ونيوزيلاندا) وقد تم تقدير معدل النمو الصناعي لليونان للسنوات ٩٣-٩١-٨٩-٩٤

١٩٩٤ (١٩٨٩/٨٠) ، (١٩٩١/٨٠) ، (١٩٩٣/٨٠) . كما تم تقدير معدل النمو الصناعي لتلك الدول المستوردة لمادتي (الإيثيلين

والبولي إيثيلين) لسنة ١٩٩٥ باستخدام متوسط معدل النمو الصناعي للفترة (١٩٩٤/٩٠) . وقد تم حذف

كل من إحصاءات ١٩٩٤ و١٩٩٥ لنيوزيلاندا وإحصاء ١٩٩٢ لدولة الكويت عند حساب هذا المعدل وذلك

بسبب التباين الواضح في الجاه إحصاءات هذه السنوات .

(٣) تتطابق مجموعة الدول المستوردة لمادة البولي إيثيلين مع مجموعة الدول المستوردة لمادة الإيثيلين انظر الهاشم السابق .

## تقدير معلمات النموذج :

قدرت معالم المعادلة الأولى باستخدام كل من طريقة الانحدار التتابعي (باختصار إدخال ٥٪) والانحدار التام وقد تشابهت نتائجهما الإحصائية . إذ تم في كل من الطريقتين استبعاد معدل النمو الصناعي للدول المستوردة لمادة الإيثيلين والقيمة المضافة للطن كمتغيرات مفسرة لحجم الصادرات من هذا المنتج حيث ثبت عدم معنوتها (قيمة  $t$  تساوي 0.062 على التوالي لكل من المتغيرين) .

$$\begin{aligned} X_e^* &= 106.12 Z - 1272.74 I_e \\ &\quad (24.65) \qquad \qquad (215.17) \\ R^2 &= ,91 \qquad \qquad F = 51.59 \qquad \qquad DW = 2.09 \end{aligned}$$

ونتيجة لذلك فإن حجم الصادرات من مادة الإيثيلين وألية تغييرها تخضع في المقام الأول للتغيرات جانب العرض والمتمثلة في العلاقة الموجبة من إنتاج الغاز الطبيعي المستخدم كعنصر أساسي في إنتاج الإيثيلين وكذلك العلاقة العكسية للاستثمارات الموجهة للوحدة كعنصر إنتاجي يعمل على زيادة التكاليف التي تؤثر بدورها على تحفيض حجم الصادرات .

كما أظهرت نتائج التقدير في المعادلة (2) معنوية المعلمة الخاصة بحجم مادة الإيثيلين المستخدم في إنتاج البولي إيثيلين ( $t=3.42$ ) وحجم الاستثمارات الموجهة للوحدة الواحدة من هذه المادة ( $t=3.9$ ) .

$$\begin{aligned} X_p^* &= 0.421 Qe - X_e^* - 714.61 I_p \\ R^2 &= 0.84 \qquad \qquad F = 33.55 \\ D.W &= 2.004 \end{aligned}$$

تشابهت نتيجة المعادلة (2) بما تم استنتاجه بالمعادلة (1) حيث تأكّدت أهمية جانب العرض في تفسير حجم الصادرات من مادة البولي إيثيلين وعدم معنوية كل من معدل نمو متوسط الدخل الفردي لمجموعة الدول المستوردة لهذا المنتج والقيمة المضافة المترتبة منه .

## الخلاصة والاستنتاجات :

توصلت الدراسة في ضوء النتائج السابقة إلى ما يلي :

- ١ - ضعف الأهمية النسبية لجانب الطلب المتمثل في معدل كل من النمو الصناعي ومتوسط الدخل الفردي لمجموع الدول المستوردة لمادتي الإيثلين والبولي إيثلين على التوالي .
- ٢ - أهمية الغاز الطبيعي وانعكاساته على صناعة البتروكيماويات حيث تبين أن استخدام ما يقرب من ٢٨٣٢٠ متر مكعب غاز يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من كل من مادة الإيثلين بما يقارب من ١٠٦ ألف طن سنويًا ومن مادة البولي إيثلين بما يقرب من ٤٢١ طن سنوي .
- ٣ - أظهر التحليل عدم وجود علاقة بين القيمة المضافة للطن من الإيثلين أو البولي إيثلين وحجم صادراتهما مما يعطي مؤشر لانخفاض مرونة الطلب السعرية للصادرات من هذه المواد البتروكيماوية حيث تعكس هذه القيمة المضافة عناصر التكلفة الحقيقة المستخدمة كأساس للتسعير . إلا أن ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية لإنتاج البتروكيماويات جعل من متوسط التكلفة الثابتة الأساس الحقيقي لعملية التسعير .
- ٤ - تبين من الدراسة أن الزيادة المستمرة في متوسط التكاليف الثابتة ترجع لعمليات التوسيع المستمر في الطاقة الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد لكل من الإيثلين والبولي إيثلين على افتراض أن زيادة الطلب هذه هي زيادة طويلة الأجل . ويدل هذا على أن دولة قطر تنظر إلى الصناعات البتروكيماوية على أنها صناعات استراتيجية . لذلك فإن انخفاض الطلب سيؤدي إلى ارتفاع متوسط التكاليف الثابتة نتيجة لتعطل الطاقة الإنتاجية بشكل كبير . وبما أن متوسط التكاليف الثابتة هي أساس عملية التسعير فإن الأسعار ستترتفع في فترات تناقص الطلب مما يزيد من تفاقم المشكلة . ويفسر هذا بوضوح وجود علاقة عكسية بين الصادرات ومتوسط التكاليف الثابتة .
- ٥ - إمكانية التوسيع في تصدير مادتي الإيثلين والبولي إيثلين بناءً على الحجم الحالي للاستثمارات الموجهة للوحدة الواحدة من كل منها حيث تدل العلاقة العكسية بين حجم الصادرات وحجم الاستثمارات الموجهة للوحدة على عدم التناوب بين الطاقات الإنتاجية الفعلية وحجم الصادرات مما يعكس إمكانية استغلال هذه الأحجام من الاستثمارات البتروكيماوية لزيادة صادراتها دون زيادة تكلفة إنتاج الوحدة منها . بمعنى أن العمل على

زيادة الطاقة الإنتاجية تعمل على تخفيض حجم الاستثمارات الموجهة للوحدة الواحدة لكل من الإيثلين والبولي إيثلين ومن ثم تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة مما يتبع سعراً تنافسياً في السوق العالمي ويزيد من حجم صادراتها .

## المراجع

- [١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ١٩٩٦
- [٢] سلسلة ملامح واحصائيات عن الصناعة الأساسية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٣) - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - مارس ١٩٩٤ .
- [٣] ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - الدوحة - ١٩٩٣ ، ص ٨١-٨٤ .
- [٤] صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - الدوحة - ١٩٩٤ ، ص ١٧ .
- [٥] ناجي عطا الله ، حازم القاضي ، تكامل الصناعات البتروكيماوية في دول الخليج العربية- التعاون الصناعي في الخليج العربي ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - العدد ٤٣ - الدوحة ، يناير ١٩٩١ .
- [٦] استراتيجية استخدام الموارد البترولية في دولة قطر - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - ١٩٩٢ - ص ٦٤ .
- [٧] اعتمدت الدراسة على المصادر التالية :
- شركة قابكو - الإدارة المالية - مراقبة الموازنة - الدوحة .
  - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة .
  - المجموعة الاحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٧٨-٧٩) .
  - صندوق النقد الدولي - إحصاءات التمويل الدولي .
  - البنك الدولي - تقرير « التنمية في العالم » .
  - العرض الاقتصادي - وزارة المالية والاقتصاد - أعداد متفرقة - دولة قطر .
- [٨] حبيب الله محمد يضم التركستانى ، « معوقات تصدير المنتجات الخليجية غير النفطية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي»، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، العدد ٢ ، مايو ١٩٩٥ ، ص : ١٦٧-١٦٤ .

[٩] نزار عباس الريبيعي، «تشجيع الصادرات في دول الخليج العربية إلى العالم الخارجي»، التعاون الصناعي ، العدد ٣٢ ، ابريل ١٩٨٨ .

- 10 - Mecbean A.I. and Nguyen D.T., "Commodity Concentration and Export Earning Instability", The Economic Journal, No. 363, 1981, p. 741-744 .
- 11 - Blejer, Mario, I "Income Per Capita and the Structure of Industrial Exports : An Empirical Study " Review of Economic and Statistics, Nov. 1978, p. 555-561 .
- 12 - Fung, Hung, Gay " Exports, Imports and Industrial Production: Evidence from Advanced and Newly Industrializing Countries", International Economic Journal, Winter 1994, p. 87-98.
- 13 - Cheros, Evangelos and Others " Exports and Industrial Growth: A New Frame Work and Evidence" 1996, p. 18- 31 .
- 14 - Rati Ram, " Exports and Economic Growth " The Economic Journal, Vol. 36, 1987, p. 51-99 .
- 15 - Ritshard Zind, " Impact of the GATT Uruguay Round On GCC Trade " Al Taiwan Alsinae, Industrial Cooperation in the Arabian Gulf, No. 61, July 1995 .